الفصل الخامس: جهود مكافحة مظاهر الفساد

أخذ الإهتمام الدولي يتزايد لمعالجة القضايا والمعضلات الناتجة عن بروز ظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة، إذ ينمو على الصعيد العالمي إدراك بأنّ إنتشار الفساد يؤثر سلباً على أمن وإستقرار الدول، وهو يقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون، كما يهدد مشاريع التنمية بكل أبعادها، وقد أصبح المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يبدي قلقاً بسبب العلاقة ما بين الفساد وبين أنواع مختلفة من الجرائم المنظمة والجرائم ذات الوجه الإقتصادي والمالي، كالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال، وخاصة أنّ حالات من الفساد تتعلق بمبالغ ضخمة من الأموال، والتي تشكل جزءاً مهماً من ثروات بعض الدول النامية ومواردها، وقد تولدّ إقتناع على المستوى الدولي بأنّ الفساد لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة التي تعاني منها فقط، بل أصبح مشكلة وظاهرة تخترق تلك الحدود وتؤثر في العلاقات الدولية، ورغبة من المجتمع الدولي الشديدة في الحد من إنتشار الفساد تم القيام بمحاولات وبذلت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية جهوداً كبيرة لمحاربة الظاهرة.

أولا: الجهود والمبادرات الدولية لمكافحة الفساد

مع تزايد المخاطر الناتجة عن الفساد تزايد تحرك الإهتمام الدولي لمواجهتها والتصدي لها رصداً وتجريماً، ولعلّ أهم المبادرات الدولية لمكافحة الفساد الإداري ما يلي:

1) إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تعتبر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أكبر إتفاقية دولية متخصصة في مجال مكافحة الفساد، وقد اكتسبت شرعيتها من إنضمام عدد كبير من دول العالم لها، وتبني تلك الدول للمتطلبات الواجب إجراؤها بموجب هذه الإتفاقية، وقد سبقت هذه الإتفاقية عدة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة وعدة مؤتمرات ووثائق في مسيرتها لمكافحة الفساد، وتم إصدار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 4/58 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن إعتماد الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وقد جاءت هذه الإتفاقية خاتمة لجهود متواصلة، وهي تعتبر أكبر إنجاز يحسب للأمم المتحدة كمنظمة مركزية، وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في إعداد الإتفاقية، ويعتبر إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 1996م نقطة المرجع والإنطلاق في عملية بناء التوافق الدولي لتشكيل الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي تعتبر الوثيقة القانونية الدولية الوحيدة المختصة في موضوع الفساد بشكل كامل ومتكامل، وقد تم فتح باب التوقيع على هذه الإتفاقية أمام جميع الدول من 09 إلى 11 ديسمبر 2003 في ميريدا بالمكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية حتى 09 ديسمبر 2005م (نص الفقرة01 من المادة 67 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، ويبدأ نفاذ هذه الإتفاقية في اليوم التسعين بعد تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الإنظمام، وبالفعل فقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005م، وقد وقعت 95 دولة هذه الإتفاقية خلال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي عقد في ميريدا بالمكسيك من 09 إلى 11 ديسمبر 2003م، وأودعت دولة واحدة صك تصديقها خلال هذا المؤتمر، وإنضم للإتفاقية حتى سنة 2006م 140 دولة من بينها 21 دولة عربية، وصادقت عليها حتى منتصف عام 2009م 103 دولة وأصبحت ملزمة بتنفيذها من بينها 11 دولة عربية، وقد إعتبرت الإتفاقية اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام يوماً دولياً لمكافحة الفساد من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور الإتفاقية في مكافحته ومنعه، وقد تضمنت هذه الإتفاقية 71 مادة موزعة على ثماني فصول، وتشكل هذه الإتفاقية خطوة هامة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، حيث تندرج تحت هذه الإتفاقية إلتزامات لجميع الدول للعمل على تجريم الفساد بكل أشكاله، وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه وملاحقة مرتكبيه، وقد تناولت الإتفاقية في فصلها الثاني المعنون بالتدابير الوقائية والمحتوي على عشر مواد من المادة 5 إلى المادة 14 مختلف التدابير الوقائية للحد من الفساد أو الحيلولة دون

حدوثه أصلاً، بينما تناول الفصل الثالث المعنون بالتجريم وإنفاذ القانون والمحتوي على 28 مادة مختلف مظاهر الفساد التي تجرمها الإتفاقية ضمن نص المواد من 15 إلى 42، وهي رشوة الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب، والإختلاس والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة إستغلال السلطة، والإثراء غير المشروع، والرشوة والإختلاس في القطاع الخاص، وغسل العائدات الإجرامية، والإخفاء، وإعاقة سير العدالة، فيما بين الفصل الرابع المعنون بالتعاون الدولي كيفية التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة والمحتوي على 08 مواد من المادة 43 إلى المادة 50، أمّا الفصل الخامس المعنون بإسترداد الموجودات فقد إحتوى على 09 مواد من المادة 51 إلى المادة 59 وهي توضح إقتضاء إسترداد العائدات المتأتية من الجريمة، أمّا الفصل السادس المعنون بالمساعدة التقنية وتبادل المعلومات فقد إحتوى على ثلاث مواد فقط من 60 إلى 62، حول التدريب وجمع المعلومات والمساعدة التقنية، وشرح الفصل السابع المعنون بآليات التنفيذ مختلف آليات التنفيذ للحد من الفساد في مادتيه 63 و 64، أمّا الفصل الثامن المعنون بأحكام ختامية فتناول في مواده السبع من المادة 65 إلى المادة 71 أحكاماً ختامية كتسوية النزاعات والتصديق وبدأ النفاذ والتعديل وغيرها، ونظراً لما إحتوت عليه هذه الإتفاقية من تفاصيل جرائم الفساد، فإنها تمثل المرجعية القانونية الدولية لتجريم مظاهر الفساد وتجريم ممارسيه من موظفي القطاع العام والخاص.

2) **التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) لسنة 1990**، إذ تعد مجموعة العمل المالي بمنزلة جهاز دولي حكومي تم إنشاؤه بموجب قرار لمؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذي عقد في باريس سنة 1989م، يتولى وضع معايير محددة وسياسات خاصة بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال، وعدم إستغلال الأنظمة المالية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3) **إنشاء مجموعة إيجموند سنة 1995م**، وقد تم إنشاء هذه المجموعة بوحدات المخابرات المالية في الدول الأعضاء في مجموعة FATF، وتعد هذه المجموعة بمثابة إتحاد دولي لوحدات وأجهزة مكافحة غسل الأموال في العالم.

4) **في عام 1999م أقيم المنتدى العالمي الأول لمكافحة الفساد في واشنطن**، وكان هدفه تعزيز جهود مكافحة الفساد وضمان توفر النزاهة، أمّا المنتدى العالمي الثاني فقد أقيم سنة 2001م في لاهاي بهولندا، وإنعقد الثالث في مدينة سيول بكوريا الجنوبية سنة 2003م، وهدف إلى تبادل الخبرات والبحث في أساليب جديدة ومتطورة لمكافحة الفساد، وإنعقد الرابع في مدينة برازيليا بالبرازيل سنة 2005م، وقد ركز على الشفافية في ظل الحكومات الإلكترونية، وقد أوصى بضرورة التأكيد على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإتخاذ تدابير وإجراءات تدفع إلى بلوغ الحكم الرشيد ومناهضة الفساد، كما عقد عام 2006م مؤتمراً دولياً في بيكين بالصين أسفر عنه نشوء الإتحاد الدولي لهيئات مكافحة الفساد في العالم، وتمت خلاله عملية إنتخاب اللجنة التنفيذية للإتحاد، ووضع الخطة المستقبلية لعمل الإتحاد.

5) **منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)**: تعتبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية من أهم العناصر المكونة للمجهودات الدولية في مكافحة الفساد، وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المختلفة على المستوى الدولي، وتأمين الإتصالات الرسمية ودعم التعاون الأمني بين الدول على مستوى العالم من أجل تبادل الخبرات والأفكار والمناهج، وأساليب العمل في مختلف مجالات منع الجريمة، وذلك بالإضافة إلى تنسيق الجهود وطرق الملاحقة الأمنية للمجرمين، وتنسيق جهود الدوائر الأمنية في الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والوقاية منها، وقد قال الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية:" بصفتي الأمين العام للإنتربول المنظمة العالمية الوحيدة للشرطة، فأنا ملتزم بتحقيق تفوق في مجال الإتصالات وإستخدام معلومات الشرطة، وقد أعطيت الأولوية لأنشطة تبادل المعلومات مثل التوقيت المناسب لتبادل المعلومات البوليسية الهامة لمكافحة عدد كبير من الجرائم الخطيرة بما فيها الفساد.

6) **جهود منظمة التعاون الإقتصـــادي والتنمية:** وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية وإقتصاد السوق الحر، أنشئت في سنة 1948م عن منظمة التعاون الإقتصادي الأوربي (OEEC) للمساعدة في إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل في عضويتها دولاً غير أوربية، وفي سنة 1960م تم إصلاحها لتكون منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومنذ العام 1989م تقوم هذه المنظمة بدور قيادي في الحرب الدولية ضد الرشوة والفساد.

7) **جهود ومبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:** إنّ النشاط الجدي لمكافحة الفساد على المستوى العالمي ظهر في منتصف القرن العشرين، ولم يقتصر ذلك على الدول فقط بل ظهرت بعض المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللّذان بذلا جهوداً كبيرة في مكافحة الفساد على المستوى الدولي، فقد أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام إقتصادي دولي جديد أكثر إستقراراً وتجنباً لأخطاء العقود السابقة، التي أسفرت عن خسائر فادحة، ويعتبر البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية إهتماماً بمكافحة الفساد لكونه من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وهناك تعاون ملموس بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمكافحة ظاهرة الفساد، ففي عام 1996م عقد الإجتماع السنوي بصورة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، وأعلنا على لسان رئيسيهما بضرورة التركيز على مكافحة الفساد لما له من آثار سلبية على إقتصاديات وتنمية الدول المختلفة، وإكتسب البنك الدولي خبرة واسعة في إدارة الشركات، وهو أول من وضع لائحة سوداء بأسماء الشركات التي إرتكبت ممارسات فاسدة، وقد أعلن البنك الدولي حرباً على ما أطلق عليه سرطان الفساد، وبادر بوضع إستراتيجية جديدة لنشاطه في مكافحة الفساد، كما قام صندوق النقد الدولي بوضع ضوابط تتعلق بتقديم القروض والمساعدات، وأكّد الصندوق على وقف وتعليق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أنّ الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الإقتصـادية، كما إتخذ الصـندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعتبر رشـوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً من نفقات ترويج الأعمال تستوجب إعفاءها.

8) **منظمة التجارة العالمية:** تم إنشاؤها سنة 1995م، وهي تعمل في مجال تشخيص الأعمال التجارية والشركات التي تندرج في مضمون الفساد، وتشخص الأعمال التجارية التي تبتعد عن مضمون الشفافية، إذ أقرت في شهر ديسمبر من عام 1996م بإنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف هذه الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لإتفاقية في المستقبل القريب، نظراً لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ثانيا: الجهود والمنظمات الإقليمية لمكافحة مظاهر الفساد

تعتبر الإتفاقيات الإقليمية ضـد الفسـاد من أهم نتائج الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الفسـاد، ومن بين أهم الإتفاقيات والجهود الإقليمية لمكافحة الفساد نذكر:

1) **إتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفسـاد:** كانت المبادرة الأولى للإتفاقية في شـهر مارس 1994م عندما وجه الرئيس الأمريكي (بل كلنتون) الدعوة إلى رؤساء دول نصف الكرة الغربي لحضور إجتماع لمناقشة جدول أعمال، وكانت من أهداف الرئيس الأمريكي القيام بعمل مناهض للفساد، ولم يطلب صراحة إدراج مبادرة ضد الفساد في جدول الأعمال، ولكن في إجتماع قمة الدول الأمريكية الذي عقد في ميامي في ديسمبر 1994م وافق قادة 34 بلداً من القارتين الأمريكيتين بإستثناء كوبا على إعلان مبادئ وخطة عمل لتدعيم التعاون والتكامل الإقتصـادي وتدعيم الديمقراطية ووضع خطة لمكافحة الفساد، وتم إعتماد إتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في 29 مارس 1996م

في كاراكاس بفنزويلا، ووقعها ممثلوا 21 بلداً أمريكياً في جلسة خاصة، وهي تعتبر أول إتفاقية إقليمية تقنّن التدابير المناهضة للفساد، وأول محاولة شاملة لوضع نظام ضد الفساد في إطار إتفاقية دولية ملزمة قانوناً.

2) **مبادرة إتحاد الدول الأوربية:** اعتبر وزراء العدل الأوربيون في إجتماعهم الذي عقد في مالطا سنة 1994م أنّ الفساد يشكل خطراً كبيراً على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان، وبذلك قام مجلس الوزراء الأوربي بإنتخاب لجنة تتمثل مهامها في إقتراح إجراءات ملائمة للحد من ظاهرة الفساد، ووضع برنامج عمل على الصعيد الدولي لمحاربة الفساد، ووضع التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بظاهرة الفساد، وبذلت هذه اللجنة جهوداً كبيرة وقامت بوضع التوصيات المهمة التي أصبحت فيما بعد جزءاً مهماً من إتفاقية تتعلق بالقانون الجنائي، وفي أوربا هناك إتفاقيتا مجلس أوربا الجزائية والمدنية لمكافحة الفساد، والتي تم تبنيهما في نوفمبر 1998م وفي نوفمبر 1999م على التوالي، ودخلتا حيزا التنفيذ في جوان 2002م وفي نوفمبر 2003م على التوالي كذلك، وقد وقعت على الإتفاقية الأولى 48 دولة أوربية، أمّا الإتفاقية الثانية فوقعت عليها 41 دولة، وتضمنت الإتفاقيتان تعريفاً للفساد ينطبق على طائفة من الأعمال مثل الرشوة، وشراء نفوذ صانعي القرار الرسميين، وتبييض الأموال، وفساد الموظفين والمسؤولين الكبار كالقضاة، والموظفين في المنظمات والمحاكم الدولية.

3) **إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد:** تم تبنيها في 11 جوان 2003م، ودخلت حيز التنفيذ في 04 أوت 2006م، وقد وقعت عليها 41 دولة وهي تتشابه مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وينحصر تطبيقها في الدول الإفريقية، وتتميز الإتفاقية الإفريقية بإيجادها آلية لمراقبة التنفيذ حول منع الفساد ومحاربته في الدول الإفريقية، وهي إتفاقية ملزمة قانوناً والجرائم التي إحتوتها هي الرشوة سواءاً كانت محلية أو أجنبية، وتحويل الممتلكات من جانب الموظفين العموميين، والمتاجرة بالنفوذ، والإثراء غير المشروع، وغسل الأموال والممتلكات والإخفاء، وتنص الإتفاقية على الوقاية والتجريم، والتعاون الإقليمي والمساعدة القانونية المتبادلة، فضلاً عن إستعادة الأموال والأصول وآلية المتابعة والتنفيذ.

4) **خطة عمل البنك الآسيوي للتنمية/ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD /ADB) لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادي:** تبنت 21 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي مجموعة مبادئ غير ملزمة ضد الفساد، وتم تطويرها برعاية البنك الآسيوي للتنمية ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وفي سنة 2004م وافق قادة منظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) على برنامج عمل لمكافحة الفساد وضعته المنظمة، شمل إلتزاماً قوياً بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والعمل على النطاق الإقليمي لحجب الملاذ الآمن عن الرسميين الفاسدين، وعن الذين رشووهم، وعن أموالهم المكتسبة بصورة غير مشروعة.

5) **الجهود العربية في مكافحة الفساد:** تمثلت جهود الدول العربية لمكافحة الفساد في:

- **الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد:** أعدت لجنة مشتركة من مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب مشروع إتفاقية عربية لمكافحة الفساد، والتي حررت في جمهورية مصر العربية بتاريخ 21 ديسمبر 2010م، والتي تحتوي على 35 مادة تؤكد فيها الدول العربية قلقها إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد، والتي تهدد إستقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض القيم الأخلاقية والديمقراطية، وتعرض التطور الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للخطر، وتؤكد على قلق الدول العربية للصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، خاصة الجريمة المنظمة والجريمة الإقتصادية بما فيها غسل الأموال، وتؤكد على حاجة الدول العربية الماسة إلى سياسات التصدي للفساد، والتي تتضمن تدابير عامة لمنع الفساد وتدابير خاصة في مجالات الإدارة وإنفاذ القانون، ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 29 جوان 2013 بعد مضي 30 يوم من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها من قبل 07 دول عربية وذلك عملا بالفقرة 03

من المادة 35 من الإتفاقية، كما قامت اللجنة المشتركة من مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب بإعداد قانون عربي إسترشادي لمكافحة الفساد يساعد الدول العربية على تطوير تشريعاتها الوطنية، والذي جاء بتحديد الأفعال التي تُكَوِنْ جريمة الفساد، مركزاً بذلك على الأفعال ذات الصلة بالفساد الإداري والمالي مثل الرشوة، والإختلاس، والإضرار بالأموال العامة،...، مع التوسع في مفهوم الأفعال التي تُكَوِنْ جرائم الفساد لتضييق الخناق على مرتكبي أفعال الفساد، والحرص على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد، بما يتلاءم مع خطورة الجريمة وضررها على المجتمع، كما حثّ المشروع على ضرورة إعداد المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين وبلورتها على المستويات الوطنية بما يكفل منع الفساد وحماية المجتمع من أضراره.

- **المنظمة العربية لمكافحة الفساد:** ظهر مشروع إنشاء منظمة عربية لمكافحة الفساد أثناء إنعقاد ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية في بيروت من 20 إلى 23 سبتمبر 2004م، بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، حيث إتفق المشاركون على ضرورة البحث في صيغة مناسبة لتأسيس بيئة عربية لمكافحة الفساد، وتأسست هذه المنظمة عام 2005م وإتخذت من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً لها، وهي منظمة غير ربحية مستقلة تهدف إلى إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام، وكشف التأثير السيئ للفساد على التماسك الإجتماعي وعلى عملية التنمية المستدامة والأضرار التي يلحقها بالإقتصاد الوطني والثروة القومية، وتوجيه إهتمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المناهض للفساد، وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها والإصرار على إصلاح الأوضاع، وتشجيع ثقافة وممارسة الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات، وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الراشد عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والتي بدورها تؤسس لمنع الفساد، رصد القصور وتشخيصه في هيكل نظام المحاسبة العامة في الإدارات العمومية، وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد:** تعتبر منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد منظمة عربية غير حكومية تجمع البرلمانيين والناشطين في موضوع الفساد، وتعمل على تقوية قدراتهم في مجال الوقاية من الفساد، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة وحكم القانون وتحجيم الشللية والمحسوبية، تأسست بمشاركة 40 عضواً من 11 دولة عربية في مؤتمر برلماني إقليمي عقد في بيروت بلبنان في نوفمبر سنة 2004م بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وتتخذ من بيروت مقراً لها، وقد تم فتح 08 فروع وطنية للمنظمة في كل من الجزائر، مصر، الأردن، فلسطين، اليمن، الكويت، البحرين، المغرب حتى نهاية سنة 2009م.

ثالثا: جهود المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد

المنظمات غير الحكومية المناهضة للفساد عمل على جهودها وتكوينها مهتمين بقضايا الفساد من أكاديميين ورجال أعمال وأعضاء مجتمع مدني بشكل طوعي ودون أن تدفعهم ضغوطاً لذلك لإستقرائهم واقعاً غير مرض، والغاية التي جمعتهم هي حب النزاهة والرغبة في رؤية مجتمع نظيف تتمتع فيه المؤسسات العامة بالشفافية التامة في عملها، وتخضع فيه للمساءلة الدورية التي تُقَوِمْ تلك الأعمال وترشدها للطريق الصحيح الذي يتيح في المحصلة حكماً جيداً ورشيداً، ومن أهم هذه المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحة الفساد نذكر:

1) **منظمة الشفافية الدولية:** وهي منظمة دولية غير حكومية أنشئت سنة 1993م في جامعة **غوتنغن** الألمانية ويقع مقرها في مدينة برلين بألمانيا، على يد الألماني **بيتر إيجن** (**Peter Eigen**) وهو أحد كبار الموظفين السابقين في البنك الدولي، وهي تعنى برصد الفساد في دول العالم المختلفة، شعارها الإتحاد العالمي ضد الفساد، وهي تعمل على تقوية المجتمع

المدني وتصوغ تحالفاً يقود المجتمع إلى الحد من الفساد، وهي لا تتولى التحقيق في قضايا فساد معينة، أو تتولى التحقيق في قضايا فساد يرتكبها أفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتنفيذها، وقد طورت منظمة الشفافية الدولية وسائل وآليات عمل عديدة للتعريف بظاهرة الفساد وكشف أبعادها، وتتبع أسبابها ومنابعها، وإقتراح وسائل وطرق فعّالة لمكافحتها والتصدي لها، ومنذ العام 1995م شرعت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر فساد سنوي يعرف باسم **مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index CPI**، وهو يعمل على تقييم وترتيب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، تم جمعها عن طريق إستبيانات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، كما أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، وتطرح الإستبيانات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء إستعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، وتتم عملية جمع المعلومات لغايات المقارنة بناءاً على خبرة ورؤية الأشخاص الأكثر تماساً وتصادماً مع واقع الفساد في كل دولة، ويتم التعبير عن درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد بمجموعة النقاط التي تحرزها على مقياس يتراوح بين (0 – 10)، والتي تعد مؤشر للدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها، حيث يشير الرقم 0 إلى أنّ هناك مستويات عالية من الفساد في القطاع العام، بينما يشير الرقم 10 إلى أنّ البلد نظيف من الفساد في القطاع العام، كما تنشر منظمة الشفافية الدولية أيضاً **تقرير الفساد العالمي**، وهو بارومتر الفساد العالمي(Global Corruption Barometer)، وهو مقياس يعنى بإتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد، وهذا ما يميزه عن مؤشر مدركات الفساد، وحسب هذا المقياس فإنّه يتم إستقصاء آراء الناس حول القطاعات العامة المختلفة التي تعتبر أكثر فساداً، ورأيهم حول تطور مستويات الفساد في المدى القريب، فضلاً عن رأيهم حول آداء حكومتهم فيما تقوم به من أجل مكافحة الفساد، ويبحث المقياس أيضاً في تجارب المواطنين مع الرشوة، وتقديم معلومات عن مدى الطلب منهم لدفع رشاوي عند الإتصال بمختلف مقدمي الخدمات العمومية، وينفذ المسح لصالح منظمة الشفافية الدولية مؤسسة **غالوب الدولية** كجزء من برنامجها في إستقصاء رأي الشعوب، وتستند مؤسسة غالوب في أعمالها على فروعها في مختلف الدول لترجمة وتنفيذ المقياس، وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية أخرى ذات سمعة طيبة لإجراء المقياس في بلد ما، كما تنشر منظمة الشفافية الدولية أيضاً **دليل دافعوا الرشوة**، وهو مؤشر لبيان جانب العرض من الرشوة الدولية، ويركز بشكل خاص على الرشاوي التي تدفع من قبل القطاع الخاص عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج، ويقصد به المؤشر الذي يبين مدى قيام الشركات العالمية المصدرة بإستخدام الرشوة كوسيلة للدخول إلى الأسواق في غير بلدانها الأصلية، ويتم من خلال هذا المؤشر تصنيف البلدان وإحتساب النقاط التي تحرزها على مقياس من (0 – 10)، حيث تمثل الدرجة القصوى 10 الرأي القائل بأنّ الشركات في تلك الدولة لم تكن منخرطة قط في الرشوة عند ممارستها الأعمال التجارية في الخارج، في حين يمثل الإقتراب من الدرجة 0 إلى ممارسة الرشوة بشكل دائم عند ممارسة الأعمال التجارية في الخارج لشركات تلك الدولة، ويتمثل نجاح منظمة الشفافية الدولية بوضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم ومؤسساته الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتنظر المنظمة للفساد كعقبة رئيسية تحد من وتيرة التنمية بكل أبعادها، كما لعبت المنظمة دور أساسي وفعّال في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد، وإتفاقية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ضد الرشوة.

2) **المنتدى الإقتصادي العالمي دافوس (World Economic Forum)**: يعتبر المنتدى الإقتصادي العالمي من المؤسسات الدولية الفاعلة التي تبني مقاييس لبيان الفساد في المؤسسات الدولية، وتم إنشاء فريق دافوس من كبار المسؤولين في بيوت الأعمال الدولية ومسؤولي إنفاذ القانون والخبراء، وهو منظمة دولية غير رسمية تأسست في عام 1971م من قبل **البروفيسور كلاوس شواب**، وهو أستاذ في علم الإقتصاد، وتستهدف إحداث التطوير والتحسين في العالم من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويعقد المنتدى إجتماعه السنوي في منتجع دافوس السويسري في شهر جانفي من كل عام، فيما يعقد إجتماعات إقليمية بشكل دوري أبرزها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي إتخذ من منتجعات البحر الميت بالأردن مقراً إقليمياً له، ويعتبر هذا المنتدى بمثابة مساحة تلاقي النخب من ألف من ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والقادة السياسيين من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والسفراء، وممثلي المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والنقابات وحتى زعماء دينيين من مختلف الأديان، وأطلق المنتدى الإقتصادي العالمي مبادرته حول معايير مكافحة الفساد في ميدان التجارة والأعمال الكونية، وذلك أثناء لقائه في دافوس بسويسرا في جانفي 1995م.